

فمن كان يصبها شيئا للجوف فلهية او اختيارا فحكه تقدم وحضه اي العطش ليلا
عدم جوارحه له وهذا يرد قول من قال لا وجبه لتضميها به وانما جازت المضطه
ذوقه الطعام المضطه لهما يروا العطش ويجوز للصائم الاصباح حاله كونه متلبسا
بما ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصوم جنباً من غير احتلام في رمضان ثم يصوم
في غير رمضان من غير احتلام لانه من الشيطان ولا يسئل له عليه صلى الله عليه وسلم
وما ذكره ما يباح فعلة استنظر مسابيل يباح له فعلها في الحمله فقال **وايضا اذا خافت**
عليها في نفسها واوجب على نفسها **افطرت** وجوزها اذا خافت على ولدها سقوطا او اذا شديدا
دوت ذلك **ولم تنظم** على المشهور **وقد قيل** **تنظم** لكن وجوبها على ظاهر قول ابن وهب
واستجابا على قول الشافعي اشعر قوله خافت ان مجرد الخوف كاف ولا يشترط التحقيق وهو
كذلك وذكر المعنى ان الحمل ثلاث حالات فارة يجب عليها الصوم وتارة يجب عليها الفطر كما اذا خافت هلاكا او شديدا او
تخشى شيئا اذا اصامت ومفهوم كلام المصنف انها اذا لم تخف على نفسها ولا على ولدها
انها لا تفطر وليس كذلك بل فيه تفصيل وقد علمت من كلام المعنى **وكذا الموضع اذا**
استاجر له او وحدت ولا مال يستاجر منه ولا متبرع بالارضاع او وحدت من يستاجر
وتم مال او متبرع به لكن **لم يقبل** الولد **غيرها افطرت** ووجوبها على
المدة خلافا لابن عبد الحكم في انها لا تنظم وسبب الخلاف الحاقها بالبريق وعدمه
ومعهم قوله اذا خافت انها لو لم تخف على نفسها ولا على ولدها لم تفطر وان
تفطر وان
وهي اذا كان غير مضربها ولا بولدها او مضربا ثم مال استجار منه والولد يقبل غير
امه او مال هناك لكن ثم من يرضعه مجاناً وحاله هي بالخيار فيها بين الصوم
والفطر وهي ما اذا كان الصوم يجردها ويشق بها ولا تخاف على نفسها ولا على
ولدها ولا يقبل الولد غيرها ويجب عليها الفطر فيما سوى ذلك وظاهر قوله ولم
جد من استجاره ان الاجرة عليها وهو كذلك على احد القولين ان لم يكن للولد